

سبب تصنيف الواضع الجبل

سبب تصنيف الواصع الجليل

هذا الكتاب تأليف العلامة شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن محمد
ابن أحمد بن سليمان بن حمزة بن أحمد بن عمر بن قدامة العزبوا الحنابلة العامريين
الزبي القرشي العمري المقدسي الشهير بابن زريق المولود ٨٣٠ والمتوفى ٨٩١ رحمته الله تعالى
ذكر ذلك الشيخ محمد بن حميد في ترجمته في السبب الوابل وهكذا وجد اسم المؤلف
على الأصل النقول منه

مكتبة	المخطوطات
اسم الكتاب	سبب تصنيف الواصع الجليل
اسم المؤلف	شهاب الدين أحمد بن أبي بكر المقدسي
تاريخ	١٤٧٧
عدد الأوراق	٦
ملاحظات	(وصف)
القياس	٢٨ × ٢٤
	٢١٦،٢
	٣،٥

سبب تصنيف الواضح الجلي، تأليف ابن زريق، أحمد بن

أبي بكر - ٥٨٩١ هـ. بخط سليمان بن عبد الرحمن بن محمد

ابن علي بن عبد الله بن حمد الصنيع ١٣٧٧ هـ.

٦ ق ٢٢ س ٢٢٥ ر ٢٢ سم

٦٣١

نسخة جيدة، خطها نسخ حسن

١- المعاملات الفقه الاسلامي ١- المؤلف

ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ.

سبب تصنيف الواضح الجليل

هذا الكتاب تأليف العلامة شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن محمد
ابن أحمد بن سليمان بن حمزة بن أحمد بن عمر بن قدامة الفزاري الخزرجي العامري
الزبي القرشي العمري المقدسي الشهير بابن زريق المولود ٨٣٠ والتون ٨٩١ ^{رحمته الله تعالى}
ذكر ذلك الشيخ محمد بن حميد في ترجمته في السبب الوابله وهكذا وجد اسم المؤلف
على الأصل النقول منه

مكتبة	المخطوطات
اسم الكتاب	سبب تصنيف الواضح الجليل
اسم المؤلف	شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن سليمان بن حمزة بن عمر بن قدامة الفزاري الخزرجي العامري
تاريخ	١٤٧٧
عدد الأوراق	٦
ملاحظات	(وصف)
القياس	٢٤٨٤
	٢١٦,٢
	٣,٥

١
 بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على نبينا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه
 أما بعد فاني لما وقفت على هذا الكتاب الذي سماه مصنفه الواضح
 الجلي في نقض حكم بن قاضي الجبل الحنبلي تصنيف الشيخ الامام العالم العلامة
 جمال الدين أبي المحاسن يوسف المرداوي الحنبلي قاضي القضاة الخنا بلة
 كان بدمشق المحروسة تغده الله برحمته. أحببت أن أذكر سبب تصنيفه
 لذلك وجواب من عارضه في ذلك وما ورد عن الامام أحمد وعن عامة
 أصحابه رضي الله عنهم في عدم المناقلة بالوقف العام وضم ذلك
 بمسئلتين لهما تعلق ببيع الوقف والله سبحانه المسئول أن يغفر لنا ذنوبنا
 ويستريحونا بمنه وكرمه إنه ولي ذلك والقادر عليه.
 اعلم حمك الله أن سبب تصنيف الكتاب أن القاضي جمال الدين المسلات
 المالكي أذن للشيخ الامام شرف الدين أحمد بن الحسن بن قاضي الجبل
 في الحكم بمناقلة وقف على بر وهودار الاسماعيلى الى غيره لظهور الغبطة
 والمصلحة فيه وأنه أكثر ريعاً وادرنفعاً لحكم القاضي شرف الدين المذكور
 بالمناقلة المذكورة وبصحتها نيابة عن القاضي المالكي فعارض في هذا
 الحكم القاضي جمال الدين المرداوي والشيخ شمس الدين بن مفلح ومنع
 قاضي الخنا بلة جمال الدين المذكور من سوغان هذا الحكم بحضور نائب
 السلطنة واربعة مجلس فحضر الحاكم في المناقلة الشيخ شرف الدين بن
 قاضي الجبل والشيخ عز الدين حمزة بن شيخ السلامة ويدر الدين بن قاضي
 القضاة عز الدين مدرس الجوزية ويدر الدين بن المحافظ وشمس الدين
 ابن الناصح وطعن الحاكم الحنبلي أعني القاضي جمال الدين المرداوي في الحكم
 من وجهين أحدهما أن الحاكم الحنبلي في هذه القصة خالف رأي مستخلفه
 فلا يصح أن يحكم بما يرى مستخلفه بطلانه والثاني أن المناقلة في الوقف
 انما تكون عند خراب الوقف وتعطله بالكلية وأما عند ظهور المصلحة
 وكثرة



٢
 وكثرة الربح فلا وان هذا هو المذهب أعني عدم المناقلة بالعام. فاجاب
 الشيخ عز الدين بن شيخ السلامة الحنبلي بأن مجرد ما ذكر لا يصلح أن يكون
 معارضا للحكم المذكور. فأما الطعن من جهة الولاية فان المالكية
 لا تختلف في ذلك أنه يجوز له أن يستنيب ويستخلف من يخالفه في رأيه
 وقد أذن قاضي القضاة شرف الدين المالكي لبعض نواب الخنا بلة لما توفي
 مستخلفه في الحكم وحكم بذلك وأمضى حكمه. وأما الخنا بلة فقد صرحوا
 بذلك وسوغانه قال صاحب الرعاية ولكل ذي مذهب أن يولي من غير
 مذهبه بشرطه ولا أعلم أحد أخالفه في ذلك وهذا كان في رده الطعن
 وأما الثاني وهو سوغان الحكم في ابدال الوقف عند رجحان المصلحة فلا
 ريب أن النقول كثيرة في جواز ذلك عند الدثور والخراب والتعطيل وقد
 ذكره غالب الأصحاب وأما عند رجحان المصلحة وظهورها فقد وقع في كلام
 كثير منهم ما ينفية تارة من طريق المفهوم وتارة من طريق المنطوق
 ووقع في كلامهم ما يقتضي جوازه والعمل به ولو لم يكن فيه الاعمال الحكام
 الذين لا يشك في علمهم وفضلهم لكان كافياً في ذلك فكيف والخلاف في ذلك
 المذكور ذكره غير واحد من أئمة الخنا بلة وجعلوه مقتضى مذهب أحمد
 والراجح منه أو شوته رواية صحيحة صريحة عنه بذلك ومع وجود هذا
 الخلاف في المذهب وما ذكره من النصوص وعمل قضاة الخنا بلة لا يجوز الحكم
 بنقضه بل يجب ابقاؤه اذ وقع على الوجه المعبر شرعاً ولو تعرض اليه
 بنقض والمالة هذه لم يؤثر فيه وكان وجوده كعدمه إذ لنقض الأحكام شرط
 يجب اعتبارها وليس في هذا الحكم شيء يقتضي ذلك والله أعلم.
 وكتب الشيخ برهان الدين بن الشيخ شمس الدين بن القيم بعد أن ذكر
 لجواز المناقلة وجوها متعددة قال في الرعاية الكبرى ولكل ذي مذهب
 أن يولي من غير مذهبه بشرطه وهذا الحكم بالمناقلة يجب ابقاؤه ولا يجوز
 نقضه

بالعام

نقضه ولو تعرض اليه أحد بنقض والحالة هذه لم يؤثر فيه وكان وجوده كعدمه
ولم يزل أكثر المتأخرين من قضاة الخناينة على الأذن في ذلك وتسويغه والحكم به
وليس مخالفاً للكتاب الله تعالى ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحمد
ولا غيره من العلماء بل في كثير من كلام الإمام أحمد ما يقتضي جواز ذلك.
وهذه المسألة خلافية في مذهبه والحكم بصحة المناقلة لظهور المصلحة للجهة
الوقف وكون المحل الذي استبدل به عن الوقف أكثر نفعاً وأدر ريعاً
وأوقع للموقوف عليهم حكم سائغ في مذهب الإمام أحمد لظهور ذلك
من نصوصه التي فهم ذلك منها الأئمة من أصحابه وعمل به السادة الحكماء
من الخناينة في أوقات كثيرة من غير تكثير نقضه للحكام من المذاهب الأربعة
فاذا حكم بذلك حاكم حنبلي لم يسخ نقضه ولا التعرض له لعدم وجود
شيء من مسوغات النقض والله أعلم انتهى. وصنف القاضي شرف
الدين ابن قاضي الجبل في جواز المناقلة مصنفاً سماه المناقلة بالأوقاف
وما وقع في ذلك من النزاع والخلاف وهو كتاب نافع فيه نقول كثيرة عن
الإمام أحمد. وصنف الشيخ عز الدين ابن شيخ السلفية مصنفاً سماه
رفع المناقلة في منع المناقلة. وغالبه من مصنف ابن قاضي الجبل لكنه
نقل فيه نقولاً كثيرة عن الشيخ تقي الدين بن تيمية وللشيخ تقي الدين بن
تيمية مسألة في المبادلة بالوقف أيضاً قلت ومذهب الإمام أحمد وقول
عامة أصحابه ما قاله القاضي جمال الدين المرداوي في مصنفه الواضح للجلي
أن المناقلة بالوقف العام لا تجوز كما نقله عن الإمام أحمد وعامة أصحابه
من المتقدمين والمتأخرين وها أنا أذكر قول كل من وقف على كلامه
منهم إن شاء الله تعالى قال أبو طالب سمعت أبا عبد الله قال في الوقف
لا يغير عن حاله الذي وقف عليه ولا يباع إلا أن لا ينتفع منه بشيء فإن
كان ينتفع منه بشيء بيع واشترى مكانه آخر وقال الإمام أحمد في رواية

أصله
ابن عبد الله

العامة

بن
لا

المروزي

المروزي الوقف إذا خرب يبيعه إذا كان ليس يرد شيئاً وبصير في وقف
مثله وقال أيضاً في رواية حرب في الفرس الحبس إذا كان لا يركب ولا
ينتفع به بيع ويجعل ثمنه في حبس وقال في رواية علي بن سعيد لا
يستبدل به ولا يبيعه إلا أن يكون بحال لا ينتفع به وتبع هذه =
النصوص أصحابه قال الحزفي في مختصره وإذا خرب الوقف ولم يرد شيئاً
بيع واشترى بثمنه ما يرد على أهل الوقف وجعل وقفاً كالأول وقال
القاضي أبو يعلى في المجرد وإذا كان الوقف داراً فخربت وذهبت وبطل
الانتفاع بها بيعت وصرف ثمنها إلى شراء دار وجعل وقفاً مكانها وقال
ابن أبي موسى في الإرشاد والوقف لا يباع ولا يوهب ولا تغير شروطه
ولا يناقل به إلا أن يخرب ولا يرد شيئاً ولا يتمكن أربابه من عمارته فيجوز
حينئذ بيعه ويجعل ثمنه في وقف مثله وقال أبو الخطاب في الهداية
فإن تعطلت منفعته فالموقوف عليه بالخيار بين النفقة عليه وبين بيعه
وصرف ثمنه في مثابه وكذلك إن كان الوقف على سبيل الخير فالإمام مخير
في النفقة عليه من بيت المال وفي بيعه وصرف ثمنه في مثله وقال ابن عقيل
في الفصول فإن لم يكن له غلة مثل أن كان عبداً فتعطل أربابه فزمنت
فالموقوف عليه بالخيار بين النفقة عليه وبين أن يبيعه ويصرف ثمنه في مثله
وقال في التذكرة إلا أن يخرب يباع ويصرف ثمنه في وقف مثله وقال
أبو الفرج الشيرازي في المبهيح والوقف إذا خرب ولم يغل منه فإنه
يبيع ويشترى بثمنه ما يكون وقفاً وقال القاضي أبو الحسين ابن أبي يعلى في
فروعه وإذا خرب الوقف ولم يرد شيئاً جاز بيعه وصرف ثمنه في مثله نقله
عنه ابن شيخ السلفية وقال ابن الجوزي في المذهب وإذا تعطلت منافع
الوقف فالموقوف عليه بالخيار بين النفقة عليه وبين بيعه وصرف ثمنه
في مثله وكذلك إن كان الوقف على سبيل الخير فالإمام مخير في النفقة عليه

من بيت



القاضي

من بيت المال وفي بيعه وصرف ثمنه في مثله وكذا في مسبوك الذهب
وقال الازجي في نهايته واذا خرب الوقف وتعطلت منفعته بحيث
لا يمكن الانتفاع به على ما هو عليه في الجهة التي عينها الرافق كالفرس
الحبيس اذا عطب والمسجد اذا خرب ما حوله او رجل سكان الموضع عنه
ولم يبق أحد يصلي فيه أو خرب بالكلية بحيث لا يمكن أن يصلي فيه على هذه
الحالة جاز بيعه وصرف ثمنه في مثله نقله عنه ابن شيخ السلامة وقال
الحلواني في كفاية المبتدي واذا خرب الوقف وانعدمت منفعته ببيع
واشتري بثمنه ما يرد على أهل الوقف وكان وقفاً كالأول وقال ولده
أبو محمد في التبصرة واذا خرب الوقف ولم يرد شيئاً أو خرب المسجد وما
حوله ولم ينتفع به فللإمام بيعه وصرف ثمنه في مثله وقال صاحب الوسيلة
فيها واذا خرب الوقف ولم يرد شيئاً جاز بيعه وصرف ثمنه في مثله نقله
ابن شيخ السلامة أيضاً وقال الشيخ فخر الدين بن تيمية في التلخيص في
البيع والوقف اذا [كان] معوراً خرب أو فرساً فغطي بيعاً ويصرف
ثمنه في مثله ويصير وقفاً كالأول ويكون البائع الإمام أو نائبه نصرته
وكذلك المشتري [للبذل] وهذا اذا لم يكن الموقوف ناظراً وقال أبو الخطاب
لا يجوز بيع الوقف بحال وقال السامري في المستوعب واذا تعطلت
منفعته بخراب أو غيره فالموقوف عليه بالخيار بين النفقة عليه وبين
بيعه وصرف ثمنه في مثله وكذلك الفرس الحبيس اذا لم يصلح للغزو
بيع واشتري بثمنه ما يصلح للجهاد وكذلك ان كان الوقف في سبيل
الخير فالإمام مخير في النفقة من بيت المال وفي بيعه وصرف ثمنه في
مثله وقال الشيخ موفق الدين في المغني والوقف اذا خرب
وتعطلت منافعه كدار انهدمت أو ارض خربت وعادت مواتاً ولم يكن
عمارتها أو مسجد انتقل أهل القرية [عنه] وصار في موضع لا يصلي فيه
أوضاع

كذا بالاصل ونقله
(للووقف ناظر)
فهو اعم مما في الاصل

أوضاع بأهله ولم يمكن توسيعه في موضعه أو تشعث جميعه فلم يمكن
عمارته ولا عمارة بعضه إلا ببيع بعضه جاز بيع بعضه ليعمر به بقيته
وان لم يمكن الانتفاع بشيء منه ببيع جميعه. وقال أيضاً في الكافي وكل
وقف خرب ولم يرد شيئاً ببيع واشتري بثمنه ما يرد على أهل الوقف
وقال أيضاً في المقنع ولا يجوز بيعه الا ان تعطل منافعه فيباع ويصرف
ثمنه في مثله وقال أيضاً في العدة لا يجوز بيعه الا ان تعطل منافعه
بالكلية فيباع ويشترى به ما يقوم مقامه. وقال الشيخ مجد الدين بن تيمية
في محرره ولا يجوز بيعه الا لتعطل نفقه كفرس حبيس وحنوت ومسجد
خرب ولم يوجد ما يعمره فيبيعه الناظر فيه ويصرف ثمنه في مثله وكذلك
المسجد اذا لم ينتفع به في موضعه فهو لاء الأئمة المذكورون من الأصحاب
لم يذكر في كتبهم المذكورة خلافاً في المذهب في المناقلة بالوقف مع عمارته
ورحان المصلحة وهو نص الإمام أحمد في رواية علي بن سعيد فانه قال
لا يستبدل به ولا يبيعه الا ان يكون بحال لا ينتفع به كما ذكرناه عنه
أولاً وفي هذا كفاية ولو فتح هذا الباب لأدّى الى فساد كبير في أمر الأوقاف
مع ان بعض الأصحاب قال لا يباع الوقف بحال وهو ابن عقيل وصنف
في ذلك جزاً مفرداً نقله الشيخ زين الدين بن رجب فيما انفرد به ابن
عقيل من المسائل ونقل صاحب التلخيص في كتاب البيع عن أبي الخطاب
أنه قال لا يجوز بيع الوقف بحال وقال في الفروع عنه ولا يباع غيره يعني
غير المسجد اختاره الشريف وأبو الخطاب وكلام أبي الخطاب في الهداية
في كتاب الوقف مخالف لما حكاه عنه صاحب التلخيص لكن في الهداية
في كتاب البيع ولا يجوز بيع الوقف الا ان أصحابنا قالوا اذا خرب
أو كان فرساً فغطي جاز بيعه وصرف ثمنه في مثله فظاهر هذا أنه اختار
عدم البيع والله أعلم. وهما مسئلتان لهما تعلق ببيع الوقف



الاولى اذا قلنا ببيع الوقف لوجود الشرط المسوقة للبيع فمن يلي هذا البيع
وفي هذه المسألة ثمان طرق -

الوقف

الطريقة الاولى ان كان على سبيل الخير باعه الامام والاباعه الموقوف عليه
وهذه طريقة ابي الخطاب في الهداية وابن عقيل في الفصول وابن الجوزي في المذهب
ومسبوك الذهب والسامري في المستوعب الا ابن عقيل ابدل سبيل الخير بالمساكين [ان]
الطريقة الثانية يبيعه الامام مطلقا وهذه طريقة الحلواني في التبصرة لانه قال
واذا خرب الوقف ولم يرد شيئا او خرب المسجد وما حوله ولم ينتفع به فلا امام
بيعه وصرف ثمنه في مثله .

الطريقة الثالثة يبيعه الامام ان لم يكن له ناظر خاص وهذه طريقة الشيخ
فخر الدين بن تيمية في التلخيص وذكره نص احمد .

الطريقة الرابعة يبيعه الناظر مطلقا وهذه طريقة الشيخ مجد الدين في المحرر
الطريقة الخامسة وفيها تفصيل كما سندكره وهي طريقة ابن حمدان
في الرعاية الكبرى فانه قسم الوقف الى ما هو على سبيل الخير باعه المحاكم
جنم به في كتاب الوقف وزاد في البيع ان لم يكن له ناظر خاص وان كان
غير ذلك لا يخلو إما ان يكون له ناظر خاص ام لا فان كان له ناظر خاص
فهل يبيعه الناظر كما قدمه الحاكم كما حكاه قولنا في كتاب الوقف في
في المسألة قولان وان لم يكن له ناظر خاص فهل يبيعه الحاكم كما قدمه
في البيوع وذكره نص احمد او الموقوف عليه كما قدمه في كتاب الوقف
وان قلنا بملكه كما ذكره المصنف من عنده أقوال .

الطريقة السادسة وهي طريقة الشيخ نور الدين البصري الضريفي
الحاروي الصغير ان كان الوقف على سبيل الخير باعه الامام وان كان غير ذلك
فقولان أحدهما يبيعه الموقوف عليه وهو الذي قدمه والثاني يبيعه الناظر
الطريقة السابعة ان كان على سبيل الخير باعه الامام وان كان غير ذلك

لا يخلو

لا يخلو إما ان يكون له ناظر فوجهان أحدهما يبيعه الموقوف عليه اذا
قبل بملكه والثاني الحاكم وهذه طريقة الشيخ شرف الدين بن قاضي الجبل في الفقه
الطريقة الثامنة وهي طريقة الشيخ شمس الدين بن مفلح في الفروع . في
المسألة قولان أحدهما يليه الحاكم وهو الذي قدمه والثاني الناظر والله سبحانه اعلم
المسألة الثانية اذا باع الوقف الحاكم أو الناظر على ما مر من الخلاف واشترى
بثمنه عيناهل يكون وقفا كالأول بمجرد الشراء أو لا بد من ايقافها في
المسألة وجهان ذكرهما الشيخ زين الدين بن رجب في قواعد واطلقهما
أحدهما تكون وقفا بمجرد الشراء وهو ظاهر كلام الحلواني في نهاية المبتدي
واذا خرب الوقف وانعدمت منفعته بيع واشترى بثمنه ما يرد على أهل
الوقف وكان وقفا كالأول وقال الشيرازي في الميهج واشترى بثمنه ما
يكون وقفا وظاهره أنه يكون وقفا بمجرد الشراء وقال الحارثي في شرح
المقنع وقفية البديل المشتري هل يحصل بنفس الشراء أم متوقف على
انشاء عقد . الظاهر من كلام المصنف هو الاول لاستدعاء البديلية بثبوت
حكم الأصل للبديل فعلى ما قال الحارثي يكون أيضا ظاهرا في الخطاب في الهداية
وابن عقيل في الفصول والتذكرة وابن الجوزي في المذهب ومسبوك
الذهب والسامري في المستوعب والشيخ مجد الدين بن تيمية في المحرر لأن
لأن كلام هؤلاء كلام الشيخ في المقنع قال الشيخ موفق الدين في مقنعه
فيبيع ويصرف ثمنه في مثله وقال ابو الخطاب في الهداية فالموقوف عليه
بالحيار بين النفقة عليه وبين أن يبيعه ويصرف ثمنه في مثله وقال أيضا
في التذكرة ويصرف ثمنه في وقف مثله . وقال ابن الجوزي في المذهب
ومسبوك الذهب فالموقوف عليه مخير بين النفقة عليه وبين بيعه وصرف
ثمنه في مثله وقال السامري في المستوعب فالموقوف عليه بالحيار بين النفقة
عليه وبين بيعه وصرف ثمنه في مثله وقال الشيخ مجد الدين بن تيمية في المحرر
فيبيعه

فبديعه الناظر فيه ويصرف ثمنه [في مثله] فكلام هؤلاء ككلام الشيخ
موفق الدين في المقنع قال شيخنا تقي الدين بن قندس رحمه الله تعالى في
حواشيه على المحرر الذي يظهر أنه متى وقع الشراء لجهة الوقف على الوجه
الشرعي ولزم العقد أنه يصير وقفا لأنه كالوكيل في الشراء والوكيل
يقع شراؤه للموكل فكذلك هذا يقع شراؤه للجهة المشتري لها ولا يكون إلا
وقفا. يمكن هنا سؤال وهو أنه هل يصير وقفا قبل انقضاء مدة
خيار المجلس أو خيار الشرط أن حصل بينهما شرط أو لا هذا يحتاج
إلى تحرير وقد ذكرنا هل يثبت الخيار إذا اشترى من يعتق عليه، فيه
وجهان ذكرهما في الفروع وهذه الصورة قريبة منها وجه عدم الخيار
أنه يعتق بمجرد انتقال الملك ومع العتق لا يتصور خيار الفسخ وكذا
هنا لأنه يصير وقفا بمجرد انتقال الملك فلا يمكن الفسخ بعد ذلك

ويجوز أن يكون وجه ثبوت الخيار أن العتق يقف على لزوم العقد ولزم
ملك المشتري وهو بعد انقضاء مدة الخيار. ويقال في مسئلتنا كذلك
لأنها نظيرتها وإنما قلنا يقف على انقضاء مدة الخيار محافظة على الحق
الذي أثبتته الشرع وهو كون كل واحد من المتبايعين بالخيار ما لم يتفرقا
والحكم بالعتق قبله يمنع ذلك فامتنع العتق قبله لكن في الكافي فيما إذا
ملك من يعتق عليه أنه يعتق بمجرد الملك وفي الرعاية فيما إذا وطئ
الأمه [الموقوفة عليه] فأولدها فهي أم ولده تعتق بموته وتؤخذ قيمتها

إذا كان في الأصل وهو أم ولد

إذا كان في الأصل: في مثله

من تركته تصرف في مثلها تكون وقفا بالشراء وقفا مكانها وهذا اجزم منه
بأنها تصير وقفا بمجرد الشراء والله أعلم وذكر في كتاب البيع ويكون ما اشتراه
به وقفا كالأول وفي التلخيص ويصير وقفا كالأول الوجه الثاني لا بد من
إيقافها قال الزركشي أنه مقتضى كلام الخزي وقال الحارثي هو ظاهر [كلام]

الخزي وغيره قلت وهو ظاهر كلام القاضي أبي يعلى في المجرد وابن أبي موسى
في الارشاد

في الارشاد قال القاضي في المجرد بيعت وصرف ثمنها إلى شراء دار وتجعل
وقفا مكانها. وقال ابن أبي موسى في الارشاد ويجعل ثمنه في وقف مثله
قال الحارثي وبهذا أقول وعليه قول المالكية والصدرا الشهيد من الحنفية
لأن الشراء لا يصلح سببا لإفادة الوقف فلا بد للوقف من سبب يقيد به
وأما البديل يثبت له حكم المبدل نعم لكن لا يتحقق البدلية بدون وجود
الوقف كما لا يتحقق البدلية في العبادات بدون شرطها مع الاتيان بصورتها
والشافعية خلاف نخوذ ذلك وبالثاني قال صاحب التمه منكم وقال الحاكم
هو الذي ينشئ الوقف. قال الرافعي يشبه أن يقال من يباشر الشراء
ببشر الوقف. قال الحارثي وهو حسن والله أعلم ثم الكتاب والحمد لله الذي
بنعمته تم الصالحات وصلى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

يقول سليمان بن عبد الرحمن بن محمد بن علي بن عبد الله

بن حمد الصنيع قد تم نقل هذه النسخة عن

نسخة بقلم العلامة الجليل فضيلة الشيخ

محمد بن عبد العزيز المانع مؤرخة في اليوم

الخامس من شهر شعبان سنة ١٣٥٨ هـ

وقد اكملت نقلها صباح يوم الثلاثاء الموافق العشرين من شهر ربيع
الثاني سنة ١٣٧٧ هـ والحمد لله الذي بنعمته تم الصالحات وصلى الله وسلم
على أفضل المخلوقات سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

